CLIENT: E S B
DATE : 30/7/1997

GULF HILL & KNOWLTON
PRESS CLIPPINGS

PUBLICATION : AL AYAM
DESCRIPTION : Arabic Daily, Broadsheet, Bahrain

CIRCULATION : 25,000

Workshop on wages held by Ministry of Labour

أكد على إجراءات تحسين أجور العمالة البحرينية

وزير العمل :الدولة تسعى لتهيئة فرص العمل الكريمة للمواطنين بما يتناسب مع حجم عطائهم ومستوى المعيشة

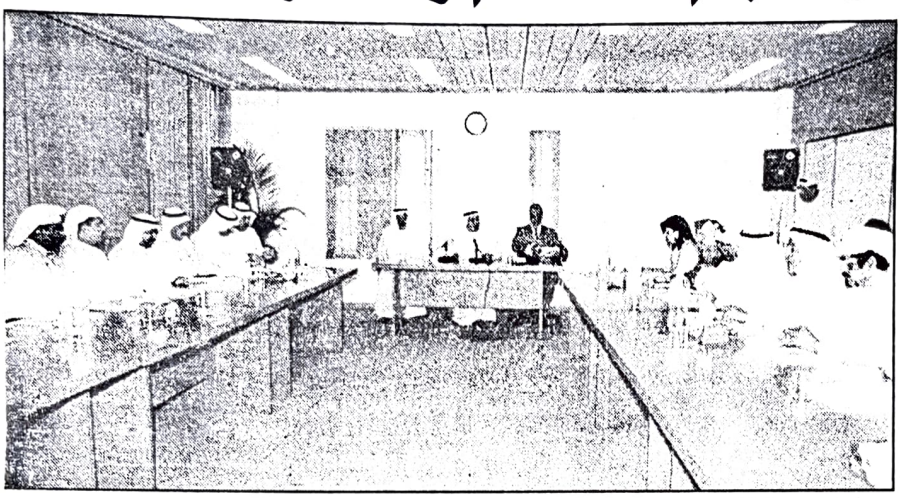

■ جانب من ورشة العمل

كتبت . جمانة عواضة :

اكد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة ان الوزارة اتخذت العديد من الاجراءات لتحسين اجور العمالة البحرينية وتهيئة فرص العمل الكريمة لها، تمشيا مع جهود الدولة وسعيها في هذا المضمار وحرصها على ان تكون الاجور التي يحصل عليها المواطنون مناسبة مع مستوى ادائهم وحجم عطائهم وظروف مستوى المعيشة في البلاد.

واضاف الوزير خلال افتتاحه لورشة العمل التي عقدت بالوزارة صباح امس تحت عنوان « الاجور ونظامها القانوني في قانون العمل البحريني في القطاع الاهلي وقوانين دول مجلس التعاون الخليجي» ان من بين تلك الاجراءات حث شركات ومؤسسات القطاع الخاص على رفع اجور العمالة البحرينية وتمكينها من المنافسة في سوق العمل في وضع متكافئ مع العمالة الاجنبية، مؤكدا ان اختيار موضوع الاجور يعكس الاهمية التي توليها الوزارة لهذا الموضوع وذلك بالنظر لاهميته للعمال ولاصحاب الاعمال وللدولة ايضا، باعتباره عنصرا مؤثرا في سياساتها الاقتصادية وعاملا اساسيا في تحقيق الاستقرار في مجال العمل.

وقال الوزير ان موضوع الاجور يعتبر من العقبات التي تحول دون توطين العمالة، ليس في البحرين فقط بل في جميع دول مجلس التعاون وذلك ان اجور العمالة المتدنية اخذت كمعيار للاجور وقال :« ان انعقاد هذه الورشة يأتي في اطار الجهود التي تبذلها الوزارة لتطوير الكوادر العاملة باداراتها واقسامها المختلفة وفي مقدمتها الادارة المعنية بالاستخدام والتوظيف، ايمانا منها باهمية تطوير وتنمية قدرات الثروات البشرية لتمكينها من النهوض بواجباتها والتزاماتها وانطلاقا من ان التطورات الاقتصادية قد فرضت على وزارات العمل مسئوليات جديدة استوجبت دعم اجهزتها المعنية بالتوظيف والاستخدام وغيرها بالعناصر القادرة والكفاءات اللازمة باعتبارها من اكثر الاجهزة الفنية استعدادا وتاهيلا على توجيه قدارت وامكانات العمل وصياغة اساليب التعاون المشترك مع اصحاب الاعمال والعمال واقامة اسس الحوار الدائم معها».

واشار الى ان الوزارة قد بذلت العديد من الجهود على صعيد تطوير الادارة المعنية بالاستخدام والتوظيف واستهلت هذه الجهود بانشاء مكتب لخدمات التوظيف وتزويده بالكفاءات البحرينية المؤهلة والمدربة واستقطاب افضل العناصر للعمل به ودعمه بالامكانات الفنية وتيسير وسائل اتصاله بالعديد من الاجهزة المعنية بالدولة من اجل توفير البيانات اللازمة بشان سوق العمل وقال :« لقد ركز هذا المكتب نشاطه في مساعدة الباحثين عن عمل على الاستفادة من فرص العمل المتاحة والملائمة لهم وادماجهم في سوق العمل، كما قام المكتب بتقديم خدمات الارشاد والتوجيه الوظيفي للباحثين عن عمل وتوجيههم الى تنمية قدراتهم كي يتسنى لهم المنافسة في سوق العمل».

كما اشار الى انه لمن حسن الطالع ان يصادف قبل ايام مرور عام على انشاء مكتب خدمات التوظيف، وهو عام حقق فيه المكتب العديد من الانجازات التي هيات الكثير من فرص العمل الكريمة لابناء البلاد وقال :« ويندرج في اطار الجهود التي بذلتها الوزارة على صعيد الارتقاء بالعاملين بها واعدادهم وتاهيلهم، تطوير العمل بمكتب الاستخدام ودعمه وربطه بشبكة من المعلومات لتزويده بالبيانات اللازمة الامر الذي كان له اثره البالغ في انجاز معاملات الافراد والمؤسسات والشركات في اوقات سريعة، كما يتصل بتطوير كفاءة واداء اجهزة التوظيف والاستخدام بالوزارة ايضا تزويدها بنظام للمعلومات عن سوق العمل يكفل تدفق وانسياب المعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة ويحتوي علي مواصفات الوظائف وسمات واختصاصات وواجبات كل منها وكذلك مؤهلات وخبرات ومهارات الراغبين في العمل والبيانات الخاصة بالاجور وكافة المعلومات التي يحتاج اليها اصحاب الاعمال والباحثون عن العمل، كما يكفل هذا النظام ايضا امداد الوزارة وغيرها من الجهات الرسمية بالدولة بالمعلومات الكاملة في اوقات سريعة».

واوضح الوزير خلال حديثه ان الوزارة قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال ووقعت اتفاقية مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية لتوفير واعداد هذا النظام وتحسين القدرات التحليلية والاحصائية للعاملين بالوزارة، مشيرا الى انه استمرار وتواصلا مع جهود الوزارة المتقدمة على صعيد تطوير قدرات وكفاءات العاملين بها كانت مبادرتها بتعديل قانون العمل في القطاع الاهلي ودعوتها لغرفة تجارة وصناعة البحرين واللجنة العامة لعمال البحرين وغيرهما من الجهات والمؤسسات والشركات لتقديم مقترحاتهم لتعديل القانون لكي يستجيب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها البلاد والتي جاءت انعكاسا للتطورات العالمية التي مر بها العالم في العقود الاخيرة.

واضاف انه واستكمالا لمبادرات الوزارة وجهودها فهي تعتزم اقامة العديد من ورش العمل بهدف شرح وايضاح اقسام قانون العمل خاصة للعاملين بها بقسمي المنازعات العمالية والتفتيش العمالي لزيادة قدارتهم، سعيا لتحقيق السرعة في الفصل في المنازعات العمالية وضبط المخالفات المتعلقة بقانون العمل وقراراته التنفيذية.

ومن جهته قام المستشار القانوني للوزير د. محمود سلامة بشرح بعض الجوانب الخاصة بالاجور وعقود العمل المرتبطة بنظام المؤسسات او لوائح الشركات التي تتضمن صورا مختلفة كما ذهبت الى ذلك احكام القضاء، ومنها تعيين الاجر في عقد العمل، فيما يتمثل الضابط الثاني في عرف المهنة او الجهة والثالث في العدالة حيث يقوم القاضي بتعين الاجر في حال عدم تعيينه في الاجر.

وقال ان تساؤلات عديدة قد وردت بشار اجر المثل واستندت جميعها الى قاعدة المساواه وصدر بشأنها العديد من اتفاقيات العمل الدولية مثل الاتفاقية رقم 100 لعام 1995، مشيرا الى ان تقدير الاجر يختلف عن تعيين الاجر وقال :« ان تقدير الاجر يقدر زمنيا بالساعة او اليوم او الاسبوع او الشهر او من خلال الانتاج بالقطعة مثلا، كما ان القواعد والضمانات التي وضعها القانون للوفاء بالالتزامات هي وقت الوفاء بالاجر والمكان والوسيلة من خلال العملة المتداولة قانونا وكيفية اثبات الوفاء بالاجر».

كما تناول في شرحه مسالة اقتطاع جزء من الراتب التي لم يسمح بها الا في حدود معينة لكفالة الحد الادنى لتوفير الاحتياجات الاساسية وحددت بنسبة 10 في المئة، فيما وضع حد آخر لقروض الاسكان والغرامات، واضاف انه من ضمن الضمانات الاخرى التي حددها القانون توفير حد ادنى نصت عليه تشريعات العمل في الخليج وكذلك اتفاقيات العمل العربية والدولية .